

# يجية: العراق نموذجا



لمن يراهن على «فك عقاق الدب الإيراني لسوريا»: أمنياكم ما هي إلا «اضغاث أحلام» (مورتيزا نيكوبازل - رويترز)

**كلفة مصالحة المالكي  
مع الأسد زيارة علنية  
قبل التسمية وتفويض  
باختيار الوزراء السنة  
وعقود نفطية وتجارية**

**احتفل الأسد ونجاد  
في طهران بالتسوية  
العراقية... أما الصفحة  
المقبلة فلبانية بامتياز**

علاوي كانت ثلاثة: أن يستقبل كرئيس قائمة انتخابية لا كرئيس وزراء سابق، أن ينسى موضوع العودة إلى رئاسة الحكومة، وأن يعتذر عن كل تصريحاته المسيئة إلى إيران. كان واضحاً أن طهران قررت إقفال أبوابها في وجهه.

## و«العراقية» تفاوض المجلس والفضيلة

على سعيد آخر، كشف المتحدث باسم «العراقية»، حيدر الملا، أن كتلتها حصلت على طمأنات من كتل سياسية، في مقدمها التحالف الكردستاني، برفض المشاركة في أي حكومة يقودها المالكي. كلام صدر في ختام اجتماع عقد أول من أمس، وجزمت في خلاله «العراقية» بأنها لن تشارك في أي حكومة يرأسها زعيم ائتلاف «دولة القانون».

وأوجى الملا أن قائمته في صدد الإعداد لجمع طيف من الأحزاب والكتل ستؤلف حكومة، وهو ما أكدته فضائية «الجزيرة» عندما لفتت إلى وجود مباحثات بين ممثلين عن «المجلس الأعلى» وحزب «الفضيلة» و«العراقية»، حتى إن

معلومات «الجزيرة» أكدت أن «الصدرين» أبلغوا قيادات العراقية أنهم أخبروا المالكي أن ترشيحهم له سيصبح باطلا إذا أخفق في إقناع العراقية بالانضمام إلى الحكومة الجديدة خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوماً.

وفي السياق، كشف الملا النقاب عن توجيه قائمته دعوة إلى جميع الأطراف والكتل السياسية للانضمام إلى «العراقية»، ووضع الآليات لتأليف الحكومة. ورأى أن «الكتلة النيابية الأكبر» (في إشارة إلى كتلة التحالف الوطني) قد انتهت بانسحاب المجلس الأعلى وحزب الفضيلة منها.

(الجزيرة، رويترز، أ. ب. يو بي أي)

إلى الدفاع عنه حتى اللحظة الأخيرة. عرض المعنيون في إيران قضيتهم على «الدكتور بشار»، وأوضحوا له مخاوفهم وقراءتهم للوضع في المنطقة على المستوى الاستراتيجي. لم تكن الحكاية بالنسبة إليهم كرسي رئاسة حكومة. القضية كانت إدارة الانسحاب الأميركي من العراق والموقع الجيو - استراتيجي لهذا الأخير في مرحلة ما بعد الاحتلال. كان واضحاً بالنسبة إلى طهران أن علاوي يمثل رأس حربة المشروع الأميركي السعودي المصري في العراق، وأن مهمته ضم بلاد الرافدين إلى محور «الاعتدال العربي». حوار أثمر توافقاً، باركته تركيا، على أن يركزي الرئيس السوري الشخصية التي يراها مناسبة لترؤس الحكومة العراقية من صفوف الائتلافين الشيعيين، ومبايعته كمرجعية إقليمية للسنة العراقيين تحفظ حقوقهم.

غير أن القرار في العراق يحتاج لولادته إلى توافق إرادتين، الإقليمية واحدة ومنهما. لكن للدخل العراقي كلمته أيضاً. موازين القوى ومطالب الكيانات السياسية داخل التحالف الوطني فرضت نفسها على جدول الأعمال الإقليمي: دولة القانون، التي تمتلك أصوات 56 في المئة من الأعضاء الـ 159 للتحالف، لا مرشح لديها سوى المالكي الذي يرفضه الصدريون والمجلس الأعلى. معنى ذلك أن هناك استحالة في التوافق على المالكي، وفي الوقت نفسه لا يمكن غيره توفير أكثرية داخل هذا التحالف لإبصال مرشح غيره في حال اللجوء إلى التصويت. لا حكومة إذاً بالمالكي، وفي الوقت نفسه لا حكومة من دونه. الترجمة السورية لهذا الأمر، أن المرشح الذي يحتل الرقم اثنين في الأولويات السورية، والمقصود عادل عبد المهدي، عاجز عن تحقيق نصاب داخل التحالف الشيعي.

قرار مراجع الشيعة المعنيين بالملف العراقي بدعم المالكي، واقتناع طهران (التي كانت تفضل إبراهيم الجعفري) بأن الأول المرشح الأقوى والأفضل لهذه المرحلة، وجها العمل في اتجاهين: الضغط على التيار الصدري والمجلس الأعلى للقبول بالمالكي، والعمل على إجراء مصالحة بينه وبين النظام في سوريا. الاتجاه الأول نجح مع الصدرين وكان ثمنه حصصاً وزارية، فيما فشل على ما يبدو مع المجلس الأعلى المهذب بانشقاق منظمة بدر.

أما الاتجاه الثاني، المتعلق بسوريا، فقد نجح بعدما من في مرحلتين: الأولى، إقناع الرئيس الأسد بأن المخرج الأفضل للآزمة العراقية بعودة المالكي إلى رئاسة الحكومة، ما جعله يبدي ليونة حيال الرجل ويعلن أن من الممكن أن يقبل به إذا ما رتب زعيم الدعوة أوضاعه. المرحلة الثانية كانت في تحقيق المصالحة عبر تسوية شملت ثلاث نقاط: أن يقوم وفد من دولة القانون بزيارة علنية للرئيس الأسد ويعلن من دمشق ما معناه أن الآن، بعد هذه الزيارة، بات ممكناً للمالكي أن يؤلف الحكومة، وهو ما حصل في 14 أيلول الماضي (حصلت أكثر من زيارة من هذا النوع خلال الأشهر السبعة الماضية، لكن لم تغل). قبول المالكي بالأسد مرجعاً إقليمياً للسنة العراقيين يسمي الوزراء الذين يمثلون هذه الطائفة في حكومته. أما الأمر الثالث فإعادة تفعيل خط أنابيب النفط بانياس كركوك وغيره من العقود النفطية والتجارية. خفيف ظل علق على زيارة الأسد لطهران بالقول إنها «للاحتفال بالاتفاق بشأن العراق، الذي وضعت للمسات النهائية عليه في خلال زيارة نجاد الأخيرة لطهران. الصفحة المقبلة لبنانية بامتياز».

ابراهيم الامين

## دمشق تزيل الغشاوة... لرؤية أوضح

المؤشرات سلبية على واقع العلاقة بين السعودية وسوريا. ليس ملف لبنان هو الأزمة، ولا عنوانها الحقيقي. بل المشكلة المستجدة في العراق هي التي تمثل الآن العقدة المركزية في العلاقة بين الطرفين، وخصوصاً أن الرياض تتصرف كأنها تعرّضت لخدعة ثلاثية من الولايات المتحدة الأميركية وتركيا وسوريا، وأن هذه الدول، إضافة إلى فريق الأكراد في العراق نفسه، أخذت بوجهة النظر الإيرانية التي تدعو إلى إبقاء نوري المالكي بما يمثله شخصياً وسياسياً في موقع الحاكم الفعلي في العراق، والعمل على إلزام إبياد علاوي السير بالاتفاق مع جائزة ترضية له هي تفكيك كتلته وأخذ حصة كبيرة من نوابها السنة باتجاه الانخراط في التسوية، التي دفعت التحالف الشيعي إلى تسمية المالكي مرشحاً لرئاسة الحكومة.

ومع أن معركة تأليف الحكومة في العراق لن تكون أسهل من معركة تكليف المرشح لرئاستها، فإن مبدأ توزيع الحصص بين المتحالفين من شأنه فتح باب التسويات أكثر من باب الصدمات، وخصوصاً أن المطالب الخارجية من الحكومة العتيدة واضحة ومقبولة من جانب جميع اللاعبين دون استثناء. فبخلاف كل ما يشاع، فإن كل الذين ترشحوا لتولي رئاسة الحكومة سبق أن عرضوا خدماتهم على كل الأطراف الخارجية صاحبة الدور.

لكن السعودية كانت تأمل موقفاً سورياً يعاند التسوية التي بدأت بين الأميركيين والإيرانيين. وحقيقة أن دمشق سارت بالتسوية، أعطت السعودية انطباعاً قوياً بأن كل رهان على خلاف بين طهران ودمشق، وكل محاولة للتباعد بينهما، هو جهد في الهواء لا طائل أو نتيجة منه. وهذا يعني أن السعودية باتت الآن أمام استحقال لا مقابل له، وهو المتعلق بالوضع في لبنان، والعنوان هو المحكمة الدولية.

ويبدو أن الزيارة الأخيرة للأمير عبد العزيز بن عبد الله إلى دمشق قبل بضعة أيام، لم تؤد إلى تقدم أو حلحلة في العقد القائمة عراقياً أو لبنانياً، فيما التباين يزداد بما خص ملف المفاوضات بين إسرائيل وسلطة محمود عباس، إذ توافق السعودية على المسار القائم وعلى توفير الدعم لمفاوض السلطة الفلسطينية.

حتى الآن، يبدو فريق السعودية - ولا سيما الرئيس سعد الحريري - في موقع المتشدد. وهذا ما يعكس نقصاً كبيراً في التفاهم بين دمشق والرياض، فيما تشير الاتصالات والمواقف الأجنبية إلى فشل كل المساعي - بمعزل عن حقيقتها - التي جرت بعد قمة بيروت السورية - السعودية - اللبنانية من أجل إدخال تعديل على مسار عمل فريق المدعي العام في المحكمة الدولية. بل على العكس، فإن الإشارات الواردة تفيد العكس: أولاً: إبلاغ الولايات المتحدة بلسان وزيرة الخارجية فيها الرئيس ميشال سليمان أنها سوف تظل داعمة لمسار المحكمة كما هو قائم.

وقد حثت الرئيس سليمان على عدم السير في اتجاه معاكس إن كان هو معنياً باستمرار دعم واشنطن له.

ثانياً: إبلاغ الحريري معاونيه وحلفائه أنه ليس بصدد تقديم أي تنازل في ملف المحكمة، وتولي المقربين منه، سياسيين وأمنيين وإعلاميين، الحديث عن تورط حزب الله، وعن قرب صدور القرار الاتهامي وخلاف ذلك من الإشارات السلبية. ثالثاً: تنامي النشاط السياسي والتعبوي والأمني من جانب مجموعات أمنية لبنانية وعربية وأجنبية في لبنان، وذلك في مناطق تخضع لنفوذ تيار المستقبل وقوى 14 آذار، والتركيز على بناء هيكلية أمنية - عسكرية تكون جاهزة لمواجهة أي صدام محتمل على غرار 7 أيار.

رابعاً: محاولة حصر ملف شهود الزور في إطار إجرائي شكلي، لا يقود إلى أي نتائج. ومحاولة الاكتفاء بما سبق أن أعلنه الرئيس الحريري في حديثه إلى «الشرق الأوسط»، وترك أمر تقرير وزير العدل إبراهيم نجار في إطار إجرائي وروتيني من النوع الذي لا يقود إلى خطوات عملية. وأخيراً، إغراق الملف بهجمة من جانب فريق 14 آذار بغية إشاعة أجواء عن وجود شهود زور من فبركة فريق 8 آذار وحلفاء سوريا.

في المقابل، لا يبدو فريق 8 آذار ومعه سوريا في وارد التراجع عن العناوين التي وضعت على طاولة الملاحقة السياسية في الدولة وخارجها. وهناك مؤشرات على أن هذا الفريق في صدد ممارسة المزيد من الضغوط داخل الحكومة لانخراط المزيد من الخطوات الهادفة إلى تحقيق نتائج عملية، سواء في ملف شهود الزور أو في ملف تعطيل القرار الاتهامي المرتقب عن المحكمة الدولية. وكذلك الأمر بالنسبة إلى رفع مستوى التحفظ والتشكيك في الفريق الأمني والقضائي المحسوب على رئيس الحكومة وفريق 14 آذار بقصد إبعاده عن مواقفه الحالية.

ووسط التحليلات الخاصة بموقف سوريا والكلام المتناقض عن موقف دمشق من السجلات القائمة محلياً، فإن العاصمة السورية أعطت من يهمة الأمر الإشارات المباشرة الأوضح من خلال صدور مذكرات التوقيف أمس بحق لائحة قضاة وأمنيين وسياسيين وإعلاميين من فريق الحريري، وكذلك من خلال رسائل وصلت إلى «المترددين» مثل الرئيس نبيه بري أو النائب وليد جنبلاط حيال ضرورة الانتقال من مربع الوسطية إلى مربع القرار المدافع عن المقاومة، بالأفعال كما بالأقوال.

كل ذلك يعني أن البلاد سوف تدخل أسبوعاً جديداً من التوتر، وإن كان في فريق 14 آذار من يريد أخذه باتجاه التشويش على زيارة الرئيس الإيراني محمود أحمددي نجاد لبيروت الأسبوع المقبل.

**العلاقات السعودية  
- السورية عادت إلى  
حربم الشك والظن  
وفريق 14 آذار مهتم  
بالتشويش على زيارة  
الرئيس الإيراني**